انه معناها ابدا وان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك
انه معناها اذا اقترنت بالهمزة **قوله** اذ الكانت اجزاء كلمة لاوجه
لهذا التقييد فان حروف التهجي لامعنى لها مطلقا لان حروف التهجي
انما هي مسميات اسما حروف التهجي فان الهمزة والبا الى الاخر اسما
مسمياتها اب ج الى الاخر كالرجل والفرس قال الخليل لاصحابه
كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقال انما نطقتم بالاسم
ولم تنطقوا بالمسئول عنه والجواب ج لانه المسمى ويلزم على التقييد
ان الف ب ج الى الاخر اسما لانها ليست اجزا كلمة وهو باطل
فان قيل قد قال الصفار في شرح كتاب سيبويه الحرف يطلقه
سيبويه على الاسم والفعل وعليه فالتقييد له وجه قلت الذى
يطلقه سيبويه على ما ذكره هو الحرف والكلام في حرف الهجا ولم ينقل
ان سيبويه ولا غيره يطلق حرف الهجا على الاسم فافهم وتامل
وناد بلسان الحال فما ذا بعد الحق الا الضلال **قوله**
واذا اردت الى اخره اشار به الى ان قول المص فالاسم الى اخره
جواب شرط مقدر **قوله** فالاسم اي ما صدقاته **قوله**
المتقدم في التقسيم فضيته ان المقام للاضمار فلعل العدول
الى الاظهار لانه اوضح للمبتدى المقصود بالذات بالكتاب
ولان الاضمار يوهم خلاف المقصود لانه يوهم رجوعه الى الحرف
لكونه اقرب مذكور وفيه اشارة الى ان الالف واللام
للعهد الذكرى لتقدم مصحوبها ذكرا في قوله واقسامه
ثلاثة اسم وفعل وحرف **قوله** من قسيميه قسيم الشي
كما تقدم هو ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شي اخر
**قوله** بالخفض انما اختص الخفض بالاسم حتى صح جعله
علامة لان كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم
فلا يجر الا الاسم فان قيل فكان ينبغي التعريف بمطلق الاخبار
عنه لا لخصوص الخفض فالجواب ان الاخبار عنه علامة

١٧

خصوص الاخبار عنه لا يدركه المبتدى بخلاف الخفض هذا
ولقايل ان يقول مجرد هذا الدليل وامثاله لا يكفي في المطلوب
اذ المقصود ذكر الباعث على فعلهم فبينا وجه على فعلهم
غير كاف اذ قد يقال لم لم يجعل المجرور غير مخبر عنه
فيه خل الفعل كما انه لم يخص الرفع بالفاعل عليه فدل الفعل
فليتدبر كذا قاله استاذ شيخنا **قوله** والخفض اي لفظه
بقوله عبارة ولبست ال للعهد ولا غيره لانه لم يرد مفهومه
كذلك والعبارة مصدر غير كنص اي تلفظ بما يدل بمعنى
اسم المفعول اي معبر به **قوله** عبارة عن الكسرة
التى تحدث عند دخول عامل الخفض فان قيل حيث فسر
الخفض بالكسرة المذكورة لزم الدور لانه لا يعلم كون تلك الكسرة
المذكورة خفضا الا اذا علم انما فيه اسم اذ صورة تلك الصورة
توجد في غير الاسم فالجواب ممنوع بل قد يمكن معرفة كون تلك
الكسرة خفضا قبل معرفة ان ما دخلت عليه اسم كان يعلمه
بعامله المخصوص كحرف الجر وفيه نظر لتوقف التمييز حينئذ
على العامل فلم يمكن التمييز حينئذ بمجرد الخفض هذا وقد يقال
في هذا التعريف قصور ودور اما القصور فلانه لا يشمل
ما ناب عن الكسرة من فتحة وياء واما الدور فلاخذ المعرف
في التعريف فليتدبر فان قيل هلا فسر الخفض بكون الكلمة
مخفوضة بواسطة حرف ملفوظ به او مقدر قلت لان
تفسيره بذلك يوجب استدراك حروف الخفض ولا يخفى
عليك ان التعريف الذى ذكره انما يأتي على القول بان الاعراب
لفظي واما على القول بانه معنوي فانه تغيير مخصوص
علامته الكسرة وما ناب عنها **قوله** بتبع الاخر

Copyright © King Saud University